

الحكومة تُنذر بإسقاط المصالحة

فلسطين

عبّاس يهاجم «حماس» ويتمسك بتسميته رئيس الحكومة... وفياض «لن يقف ضدّ

على عكس ما كان متوقعاً، لم يعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال الفلسطيني سلام فياض عزوفه عن قبول ترشيح الرئيس الفلسطيني محمود عباس له لتولي رئاسة الحكومة، بل أكد أنه لن يقف ضدّ إرادة أبو مازن، الذي فتح سجلاً جديداً مع حركة «حماس» من شأنه تهديد المصالحة

رام الله - فادي أبو سعد

أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال الفلسطيني سلام فياض، أمس، أنه باقٍ في منصبه حتى يأتي أحد غيره لتسلم مكانه، مؤكداً أنه لن يكون عقبة في وجه المصالحة الفلسطينية، إلا أنه في الوقت ذاته «لن يقف ضدّ إرادة الرئيس محمود عباس». ورفض فياض، الذي تحدّث إلى الصحافيين في مكتبه، بشدة فكرة أن يكون مفروضاً على أحد، كما أنه عاد وأكد أنه لن يكون عقبة في وجه المصالحة الفلسطينية تحت أي ظرف من الظروف.

لكن كلام فياض عن عدم وقوفه عقبة لا يتطابق مع الواقع، إذ إنه تحوّل إلى مادة سجالية بين عباس وحركة «حماس»، بعدما أكد الرئيس الفلسطيني تمسكه بتسمية رئيس الحكومة. وقال أبو مازن، في مقابلة مع المؤسسة اللبنانية للإرسال «أل بي سي» مساء أول من أمس، «من حقي أن أقول من هو رئيس الحكومة، ونعم هو سلام فياض». مضيفاً «الحكومة مسؤوليتي وأنا أوّلها كما أشاء، وهي تمثلي وتمثل سياستي، وأنا من سأحمل فشلها».

ورأى الرئيس الفلسطيني أن الحكومة المقبلة ليس لديها برنامج سياسي، مشيراً إلى أنه ليس هناك أي حكومة في العالم العربي حصلت على ثقة ونزاهة ودعم البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية مثل حكومة سلام فياض «علاقات سلام فياض مع الدول ممتازة، والدليل أن هذه المؤسسات الدولية التي تدفع أموالاً تثق بسلام فياض، وهي ليست جمعيات خيرية، وإذا ربحت حماس في الانتخابات، فعندئذ ليأتوا بمن يريدون لرئاسة الحكومة».

وفي موقف لافت، يمكن أن يفجر اتفاق المصالحة، أعلن عباس أنه سيستمر في الاعتقالات في الضفة الغربية التي تصفها حماس بأنها اعتقالات سياسية. وقال «ساستمر في الاعتقال، وأنا صريح في هذا الموضوع، وثلاثة أسباب: تهريب السلاح، وتبييض الأموال، وتهريب المتفجرات». واتهم «حماس» بأنها كانت ورقة في يد إيران، وقال «حماس تاتيها أموال من إيران، لكنها تصرفها فقط على عناصرها، وحماس ورقة بيد إيران، ونحن لسنا ورقة بيد أي شخص».

وعن المصالحة، وعفاً إذا كان النظام المصري السابق معرقلاً لها، قال «أنا أؤكد أن مصر لم تكن تمنع حصول المصالحة في عهد (الرئيس السابق حسني مبارك، لا هو ولا (مدير الاستخبارات) عمر سليمان، وكانا يعملان على نحو جدي لحصولها، كان مطلوباً من حماس توقيع وثيقة تشرين الأول العام الماضي، أنا رفضت التعديل في الوثيقة، اليوم وقعت حماس المبادرة بدون تعديل، لماذا أتت بسرعة للتوقيع؟ ربما هو الربيع العربي أو تحوّرت الدنيا».

وسارعت الحركة الإسلامية للرد على عباس، واصفة ذلك بتصعيد إعلامي غير مبرر. وقال المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري، «تصريحات عباس تمثل تصعيداً إعلامياً غير مبرر»، مضيفاً إنها «تتضمن اتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة». وشدد على أن هذه التصريحات «تضر بالمصلحة الوطنية وجهود المصالحة»، داعياً القاهرة إلى «التوقف عند هذه التصريحات، التي تضر بالجهود التي

تبذلها لإتمام المصالحة». بدوره، وصف القيادي في «حماس»، صلاح البردويل، تصريحات عباس بأنها «مفاجئة وتوتيرية، وأدارت الظهر لكل ما جرى التوافق عليه خلال الحوارات الثنائية». وقال «تصريحات عباس فاجأت الشعب الفلسطيني، حيث إنه خرج عن سكة ونهج المصالحة الفلسطينية التي تقوم على التوافق الوطني الفلسطيني وصولاً إلى وحدة البرامج». ورأى أن عباس «عاد إلى سكة فرض البرامج من طرف واحد، والتنكر للغة المصالحة، رغم أننا توافقنا على أن تكون كل الأمور بالتوافق، سواء ما يتعلق بتأليف الحكومة ومهامها ولجنة الانتخابات ومحكمة الانتخابات واللجنة الأمنية العليا وبقيّة القضايا».

وشدد القيادي في «حماس»، على أن أقوال عباس غير مقبولة، وقال «إنه (عباس) يستطيع فرض إرادته على حركة فتح، لكن ليس من حقه فرض رؤية على حركة أخرى مثل حماس، التي تمثل أغلبية في الشارع الفلسطيني». وأعرب عن أسفه لهذه التصريحات التي «تأتي متزامنة مع تراجع عباس عن لقائه مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وهو بذلك يدير ظهره للمصالحة والشعب الفلسطيني التي ينتظرها». في هذا الوقت، قال رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، أمس، إنه أطلع مسؤولين مصريين اجتمع بهم على أسباب تأجيل لقاء عباس مع مشعل. وصرح عريقات للصحافيين بأن سبب تأجيل اللقاء هو «وجود ارتباطات مسبقة لعباس» وزيارات مقررّة إلى الأردن وتركيا، التي وصلها أمس.



اتصالات سرية مباشرة للمصالحة التركية - الإسرائيلية!

فراس خطيب

كشفت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية، في عددها الصادر أمس، أن تل أبيب وأنقرة تجريان منذ أسابيع، اتصالات سرية مباشرة في محاولة لإنهاء الأزمة بين الدولتين. وذكر مصدر إسرائيلي أن الاتصالات تقوم مباشرة بين مندوبين إسرائيليين وأتراك، مع الإشارة إلى دور أميركي في القضية. وأدعت «هارتس» أن سبب الاتصالات والسعي للمصالحة بين الطرفين يعود إلى اقتراح نشر تقرير لجنة التحقيق التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون حول أحداث «أسطول الحرية» التي قتل فيها الإسرائيليون نشطاء أتراك كانوا على متنها في 31 أيار 2010، إضافة إلى الأحداث الأخيرة في سوريا.

وقالت الصحيفة إن مسؤولاً في وزارة الخارجية التركية اعترف بوجود الحوار التركي - الإسرائيلي، تماماً مثلما اعترف الأميركيون به، إلا أن رئاسة الحكومة الإسرائيلية رفضت التعليق على الموضوع، من دون أن تنفي وجود مثل تلك الاتصالات. وبحسب الصحيفة، تجري المحادثات من خلال قناتي حوار: الأولى بين مبعوث من رئيس الحكومة

الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، من جهة، والمدير العام لوزارة الخارجية التركية فريدون سينبرلولو من جهة أخرى، وهو «من أكثر المؤيدين لتحسين العلاقات مع الدولة العبرية». يُذكر أن قناة الحوار هذه فُتحت في أعقاب المساعدة التي قدمتها تركيا إلى إسرائيل لإخماد الحريق الضخم الذي نشب في جبل الكرمل في كانون الأول من العام الماضي. ووفق الرواية نفسها، عُين مستشار نتانياهو، رون درمر لهذه المهمة في بادئ الأمر، إلا أن «بيبي» عين «شخصية هامة» لتولي المفاوضات.

أما قناة الحوار الثانية، بحسب المصدر نفسه، فقد فُتحت بين المندوب الإسرائيلي في لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، يوسف تشخنوبر، وبين المندوب التركي أوزدام سانبرك. وتتابع الصحيفة أن الرجلين يعملان منذ أشهر في لجنة التحقيق، إلا أنهما في الوقت نفسه يشكلان قناة لنقل الرسائل بين تركيا وإسرائيل، «وعملاً على بلورة تفاهات مكتوبة تنهي الأزمة بين البلدين».

بالإضافة إلى قناتي الحوار، تقيم الإدارة الأميركية منذ الأشهر القليلة الماضية اتصالات على مستويات عليا مع الحكومة التركية، بهدف إحباط

توجّه أسطول تركي جديد إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى دفع الأتراك لتحسين العلاقات مع تل أبيب. ولهذا الغرض، التقّت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، يوم السبت الماضي، مع نظيرها التركي أحمد داوود أوغلو، وأعربت له عن «رضاه» عن إعلان المنظمة الإنسانية التركية «أي إتش إتش» عن أن سفينة «مرمرة» لن تشارك في الأسطول الجديد. وأشارت الصحيفة إلى أن نتانياهو أجرى يوم الخميس الماضي اجتماعاً وزارياً مصغراً حول «أسطول الحرية 2»، والعلاقات مع تركيا. وبحسب مصدر مطلع تحدث للصحيفة نفسها، فإن نقطة الخلاف في ذلك الحوار تكمن في ما إذا كان على إسرائيل أن تعترض للأتراك، أو أن تعرب عن أسفها لهم (عن جريمة أسطول الحرية). وتكمن نقطة خلاف أخرى حول ما إذا كانت عائلات شهداء الأسطول «التي ستستال تعويضات» بحسب الصحيفة، سيسمح لها بتقديم دعاوى قضائية أخرى ضد تل أبيب مستقبلاً.

وبحسب مصادر «هارتس»، كانت محاولات إنهاء الأزمة التركية - الإسرائيلية موجودة دائماً، وأبرزها حصل أثناء حريق الكرمل. عندها، تمّ